



ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD

دليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2

اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية

يونيو 2017

تمت ترجمة هذه الوثيقة من اللغة الإنجليزية، وفي حالة اختلاف النسخة العربية عن النسخة الإنجليزية ترجح نسخة اللغة الإنجليزية؛ لأنها اللغة الرسمية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

نبذة موجزة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو هيئة دولية تم افتتاحها رسميًا في الثالث من نوفمبر عام 2002، وبدأت أعمالها في العاشر من مارس عام 2003. ويهدف المجلس إلى وضع معايير لتطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتكافل (التأمين الإسلامي). إن المعايير التي يعدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية تتبع إجراءات مُفصَّلة، تم وصفها في وثيقة "إرشادات وإجراءات إعداد المعايير والمبادئ الإرشادية" والتي تشمل من بين أشياء أخرى، إصدار مسودة مشروع، وعقد ورش عمل، وفي حالة الضرورة، عقد جلسات استماع. كما يعدّ مجلس الخدمات المالية الإسلامية أبحاثًا تتعلق بهذه الصناعة، وينظم ندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب الاهتمام بهذه الصناعة. ولتحقيق ذلك، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع مؤسسات دولية، وإقليمية، ووطنية ذات صلة، ومراكز أبحاث، ومعاهد تعليمية، ومؤسسات عاملة في هذه الصناعة.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

اللجنة الفنية

الرئيس

- السيد/ معجب تركي التركي، مصرف قطر المركزي (من 12 أبريل 2016)
السيد/ أسامة شاكر، مؤسسة النقد العربي السعودي (حتى 31 يناير 2016)
سعادة الدكتور/ أحمد عبد الكريم الخليفي، مؤسسة النقد العربي السعودي (حتى 31 مارس 2015)

نائب الرئيس

- السيد/ طارق فايد، البنك المركزي المصري (من 12 أبريل 2016)
السيد/ معجب تركي التركي، مصرف قطر المركزي (حتى 11 أبريل 2016)

الأعضاء*

السيد/ حسيب الله صديقي (من 30 مارس 2012)	البنك الإسلامي للتنمية
السيد/ لطفي الزايري (حتى 31 مارس 2015)	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
السيد/ حسين علي شرف (حتى 31 مارس 2015)	مصرف البحرين المركزي
السيدة/ ابتسام العريض (من 2 أبريل 2015)	مصرف البحرين المركزي
السيد/ جودري محمد فيروز بن علم (حتى 22 سبتمبر 2015)	بنك بنغلاديش المركزي
السيد/ أبو فرح محمد ناصر (من 23 سبتمبر 2015)	بنك بنغلاديش المركزي
السيدة/ مهاني محسن (حتى 31 مارس 2015)	سلطة نقد بروناي دار السلام
السيدة/ رشيدة سبتو (من 2 أبريل 2015)	سلطة نقد بروناي دار السلام
السيد/ طارق فايد (حتى 11 أبريل 2016)	البنك المركزي المصري
الدكتور/ أغوس مان (حتى 12 مارس 2015)	بنك إندونيسيا المركزي
الدكتور/ دادانغ مولجوان (من 13 مارس 2015)	بنك إندونيسيا المركزي
السيد/ إيدي سيتياي (حتى 31 مارس 2015)	هيئة إندونيسيا للخدمات المالية
السيد/ أحمد بخاري (من 2 أبريل 2015)	هيئة إندونيسيا للخدمات المالية
السيد/ موريتزا سيتاك (حتى 1 أبريل 2015)	البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية
السيد/ حميد رضا غاني آبادي (من 2 أبريل 2015)	البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية
الدكتور/ علي سعدي (من 13 مارس 2015)	هيئة الأسهم والأوراق المالية لجمهورية إيران الإسلامية
السيد/ عرفات الفيومي (من 27 مارس 2014)	البنك المركزي الأردني
السيد/ طلال الزمامي (حتى 1 أبريل 2015)	هيئة أسواق المال الكويتية

السيد/ وليد العوضي (من 2 أبريل 2015)	بنك الكويت المركزي
السيد/ بكر الدين إسحاق (حتى 31 مارس 2015)	البنك المركزي الماليزي
السيد/ محمد زيدي محمد نور (من 2 أبريل 2015)	البنك المركزي الماليزي
السيد/ زين العزلان زين العابدين (من 30 مارس 2012)	هيئة الأوراق المالية الماليزية
الدكتور/ لحسن بنحليمة (من 2 أبريل 2015)	بنك المغرب
الدكتور/ يعقوبو عمر (حتى 24 يوليو 2015)	البنك المركزي النيجيري
السيد/ محمد وادا معاذو ليري (من 25 يوليو 2015)	البنك المركزي النيجيري
الدكتور/ تلميذ عثمان (من 2 أبريل 2015)	هيئة التأمين الوطنية، نيجيريا
السيد/ يافار معيني (حتى 30 سبتمبر 2015)	بنك باكستان المركزي
السيد/ غلام محمد عباسي (من 1 أكتوبر 2015)	بنك باكستان المركزي
السيد/ ثامر العيسى (من 26 يناير 2016)	مؤسسة النقد العربي السعودي
السيد/ أحمد علي المعمرى (حتى 1 أبريل 2015)	الهيئة العامة لسوق المال، سلطنة عمان
السيد/ إيثن كو جينغ هينغ (حتى 7 يناير 2016)	سلطة نقد سنغافورة
السيد/ آلن تيو (من 12 أبريل 2016)	سلطة نقد سنغافورة
الدكتور/ بدر الدين قرشي مصطفى (حتى 16 أغسطس 2016)	بنك السودان المركزي
السيد/ محمت صديق يورثيشيك (حتى 15 سبتمبر 2015)	هيئة الرقابة والإشراف المصرفي التركية
السيد/ عبد الرحمن شتين (من 16 سبتمبر 2015)	هيئة الرقابة والإشراف المصرفي التركية
السيد/ بيرجان أكبينار (حتى 31 مارس 2015)	مجلس أسواق رأس المال التركية
السيد/ إيسر صكار (من 2 أبريل 2015)	مجلس أسواق رأس المال التركية
السيد/ أحمد بيجر (من 27 مارس 2014)	البنك المركزي للجمهورية التركية
السيد/ خالد عمر الخرجي (من 13 أبريل 2009)	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
السيد/ براسانا سيشاتشلام (حتى 31 مارس 2015)	سلطة دبي للخدمات المالية، الإمارات العربية المتحدة

* وفقاً لترتيب الدول التي يمثلها الأعضاء، حسب ورودها في النسخة الإنجليزية

الأمانة العامة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

الأمين العام بالإنابة	السيد/ زاهد الرحمن خوخر
عضو الأمانة (الشؤون الفنية والبحوث)	السيد/ سيد فائق نجيب

فهرس المحتويات

1	القسم الأول: مقدمة
1	1.1 خلفية الموضوع
2	2.1 الأهداف
4	القسم الثاني: إجراء اختبار ضغط لقطاع المصرفية الإسلامية
4	1.2 الروابط المالية الكلية
6	2.2 تصاميم الصدمة
7	3.2 اختبار الضغط لمخاطر الائتمان
10	4.2 اختبار الضغط لمخاطر السوق
14	5.2 اختبار الضغط لمخاطر معدل العائد في (السجل المصرفي)
16	6.2 اختبار الضغط لتحليل السيناريو
18	7.2 اختبار الضغط لمخاطر السيولة
20	القسم الثالث: خاتمة
22	قائمة المصادر
23	التعريفات

بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم صل وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه

القسم الأول: مقدمة

1.1 خلفية الموضوع

1. تبنى المجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في اجتماعه التاسع والعشرين المنعقد في الرابع عشر من ديسمبر عام 2016 في العاصمة المصرية القاهرة، الملاحظة الفنية رقم 2: اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.

2. تهدف الملاحظة الفنية حول اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية إلى توفير إرشادات فنية ملائمة للسلطات الرقابية والإشرافية والجهات الفاعلة في السوق في صناعة المصرفية الإسلامية من أجل تطوير اختبارات ضغط وتطبيقها وتقييمها. وتتناول الوثيقة أنواعًا مختلفة من المخاطر وآثارها المترابطة على الوضع المالي العام وأداء المحفظة الاستثمارية، أو المؤسسة، أو المجموعة، أو النظام بأكمله. هذه المخاطر تشمل، إلا أنها في الوقت نفسه لا تقتصر على مخاطر الائتمان في محافظ التمويل، ومخاطر السوق المتعلقة بالموجودات المحتفظ بها، ومخاطر سعر الصرف الأجنبي، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل العائد، فضلاً عن بعض الجوانب المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها.

3. تتمثل إحدى الميزات الرئيسية للملاحظة الفنية رقم 2 في تضمين خصوصيات مخاطر العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها عند إجراء اختبارات ضغط لمصرف إسلامي. تشمل هذه المقاربة على تقويم تعرضات المخاطر المتنوعة التي تتعرض لها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي يتم فصلها حسب العلاقات التعاقدية لعناصر قائمة المركز المالي. وفي هذا السياق، توفر الملاحظة الفنية رقم 2 خمسة قوالب أساسية لاختبار الضغط: ثلاثة قوالب مخصصة لإجراء تقييم لكل من مخاطر الائتمان، والسوق، والسيولة، وقالب لمخاطر معدل العائد، وقالب لتحليل سيناريو يجمع بين كل من اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق. توفر القوالب الأساسية

المقترحة لاختبار الضغط مرونة تحليل نتائج اختبار الضغط وتقييمها وفق ثلاثة مستويات: مستوى المحفظة، ومستوى المؤسسة، ومستوى نطاق الصناعة المجمع.

4. اقترح المجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية حين موافقته على الملاحظة الفنية رقم 2 في اجتماعه التاسع والعشرين، على الأمانة العامة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية أن تعمل على إعداد "دليل مستخدم"، في الوقت المناسب، وذلك لتسهيل استخدام قوالب اختبار الضغط الواردة في الملاحظة الفنية رقم 2 وتطبيقها. ووفقاً لذلك، أدخلت الأمانة العامة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية إعداد دليل المستخدم هذا ضمن خطة عملها لعام 2017.

2.1 الأهداف

5. يهدف دليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2 أن يكون مكماً للنص الرئيس للملاحظة الفنية، وذلك من خلال توفير إرشادات إضافية حول استخدام قوالب اختبارات الضغط الخمسة. لذا، فإن نطاق الملاحظة الفنية رقم 2 وقيودها، تنطبق أيضاً على دليل المستخدم هذا.

6. وعلى وجه الخصوص، فإن دليل المستخدم لن يحاول تغطية المنهجيات المعروفة كافة فيما يتعلق باختبارات الضغط. وتتضمن الخطوات المقترحة في دليل المستخدم هذا على آلية معروفة لإجراء اختبار ضغط على نطاق الصناعة ومستوى المؤسسة. وينبغي على السلطات الرقابية والإشرافية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ على عاتقها استكشاف وتصميم وتطوير اختبار/اختبارات الضغط الخاصة بها التي تعد أكثر تقدماً من الناحية الفنية وأكثر ملائمة لبيئتها الاقتصادية والمالية ومستوى التعقيد في دولها.

7. وفضلاً عن ذلك، فإن قوالب الملاحظة الفنية رقم 2 تتبنى استخدام أفق زمني واحد (أي سنة واحدة) لإجراء اختبارات الضغط ومناقشة نتائجها. لذا، في المقابل فإن دليل المستخدم يسهل إجراء اختبارات الضغط لهذا الأفق الزمني. وقد تم الاعتماد على أفق زمني واحد لأغراض الإرشاد والتوضيح، حيث إن السلطات الرقابية والإشرافية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مدعوة لإجراء اختبارات ضغط وفق فترات زمنية متعددة، ووفق ما هو مطلوب بموجب الأحكام التنظيمية (على سبيل

المثال، استخدام أفق زمني يمتد من ثلاث لخمس سنوات لإجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال) من أجل الحصول على تقييم لكفاية رأس المال والسيولة يمتد لفترة زمنية أطول.

8. يقدم القسم الثاني مزيدًا من الإرشادات الإضافية لاستخدام قوالب اختبار الضغط الخمسة المذكورة في الملاحظة الفنية رقم 2.

القسم الثاني: إجراء اختبار ضغط لقطاع المصرفية الإسلامية

1.2 الروابط المالية الكلية

9. تتمثل الخطوة الأولى في تحديد محددات ضغط الاقتصاد الكلي لأداء صناعة المصرفية الإسلامية، وهذا يعني تحديد الروابط المالية الكلية بين المؤشرات المالية لقطاع المصرفية الإسلامية ومؤشرات الاقتصاد الكلي. ويتم تقدير هذه العلاقة باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي (المصطلح على تسميتها بـ"النماذج التابعة". انظر الملاحظة الفنية رقم 2، القسم 3.3 لمزيد من التفاصيل).

10. حاولت أدبيات المالية التقليدية في العديد من الدراسات¹ تحديد المجموعة الملائمة من المتغيرات (المؤشرات) التي ينبغي استخدامها في تحديد هذه العلاقة. ومن بين أكثر محددات الاقتصاد الكلي المستخدمة شيوعاً الآتي: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الفائدة، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، وسعر الصرف، ومؤشر أسعار الأسهم، والصادرات، وميزانية المدفوعات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدابير المتعلقة بعرض النقود بالمعنى الموسع من بين أمور أخرى. وبالنسبة للمؤشرات المالية الخاصة بالقطاع المصرفي، فإن أكثر المؤشرات دراسةً القروض المتعثرة تليها إجمالي الموجودات، ونمو الائتمان/القروض، وهيكل المطلوبات/التمويل الممنوح للمؤسسة، والمصروفات عدا الفائدة، والربح التشغيلي قبل الضريبة، وصافي دخل الفائدة من بين أمور أخرى. كما سعت الدراسات إلى تضمين النموذج للمتغيرات المرتبطة بمؤسسة معينة مثل حجم الموجودات، والتركز القطاعي في التمويل وذلك من أجل تحديد التفاعلات بين عوامل الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية المرتبطة بمؤسسة معينة.

11. تعد الدراسات التي تركز بالتحديد على الروابط المالية الكلية للمصرفية الإسلامية بالاقتصاد الكلي نادرة نسبياً، وقد يكون ذلك راجعاً إلى عدم توفر بيانات كافية والطبيعة التقنية لهذا الموضوع. حاولت أحد الأوراق البحثية² الرائدة في هذا المجال إجراء دراسة تجريبية أولية حول محددات الضغط الاقتصادي الكلي للمؤشرات المالية الخاصة بصناعة

¹ على سبيل المثال، انظر (Morley (2016); Costeiu and Neagu (2013); Bohachova (2008); Festic and Beko (2008); Gerlach et al. (2005); Clair (2004); Gizycki (2001) ودراسات أخرى. التفاصيل الجغرافية الكاملة متاحة في قائمة المصادر الواقعة في نهاية هذا التقرير.

² انظر التقرير السنوي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لاستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2017، الفصل الرابع، القسم 1.4.

المصرفية الإسلامية. وفي ظل غياب بيانات مفصلة فيما يخص القوائم المالية للمصارف الإسلامية، فإن الدراسة تركز على محددات الضغط المتعلقة بنطاق الصناعة بأكملها ونقاط ضعفها.

12. تحديد النموذج المالي في البحث المذكور آنفًا هو كالاتي:

$$y_{it} = f(x_{it}) + \text{error}_{it}$$

حيث إن i تشير إلى متغير قطاع المصرفية الإسلامية لدولة معينة ضمن العينة، بينما تشير t إلى الفترة الزمنية (على سبيل المثال 2008). تشمل قائمة المتغيرات المستقلة x في هذا النموذج محددات الاقتصاد الكلي لكل متغير تابع y أي بعبارة أخرى متغيرات قطاع المصرفية الإسلامية.

13. تعتمد الدراسة المذكورة آنفًا على القائمة التالية من متغيرات الاقتصاد الكلي في نموذجها: النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الفائدة، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، وسعر الصرف، ومؤشر أسعار الأسهم، فضلًا عن متغيران إضافيان هما: أسعار العقارات، وسعر النفط وذلك لأنه من المفهوم بشكل واسع أن قطاع المصرفية الإسلامية في بعض الأسواق، وخصوصًا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لديه تعرضات كبيرة لهذين القطاعين الاقتصاديين الفرعيين.

14. يتعين على القائم باختبار الضغط أن يعمل على تطوير نموذج تابع ملائم لتقدير مدى الأثر (أو الضغط) على بنود القائمة المالية لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية (على سبيل المثال، خسائر الاستثمار في حقوق الملكية، مخصصات خسائر الائتمان، وهلم جرا) الناتج جراء حدوث تغييرات في متغيرات الاقتصاد الكلي التي يتم تضمينها في سيناريوهات الصدمة. على سبيل المثال، فإن النموذج المحدد في الفقرة رقم 12 يعد مثالًا على ذلك، وبالإمكان تعديله لتحديد الاختلافات ضمن الدولة نفسها بناءً على البيانات المستقاة من كل مصرف على حدة.

15. إذا كان الوصول إلى بيانات مفصلة متاحًا، ينبغي حينها على القائم باختبار الضغط أن يستكشف التباين الحاصل في الأثر الناتج عن صدمة في محافظ التمويل ومحافظ الموجودات المختلفة للمصارف الإسلامية بناءً على هيكلها الاقتصادية المعنية المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها (على سبيل المثال، محفظة التمويل بالمرابحة، ومحفظة

موجودات الإجارة، والصكوك المحتفظ بها في السجل المصرفي، إلخ...). سيُمكن القيام بذلك القائم باختبار الضغط من قياس الحساسية المرتبطة بصدمات معينة لموجودات المصارف الإسلامية وفق العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها. على سبيل المثال، من المرجح أن يكون التمويل السلعي القائم على السلم أكثر حساسية مقارنة بمحافظ التمويل الأخرى خلال أحداث الصدمات التي تلحق بأسعار السلع. وبالمثل، فإن أسعار العقارات قد تكون أكثر صلة بحساسية محافظ التمويل العقاري القائم على عقدي الاستصناع والإجارة ومحافظ الإجارة. كما أن العقود المختلفة المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها لديها مجموعة من الأحكام الشرعية الخاصة بها، وخصوصًا فيما يتعلق بإجراءات إعادة الهيكلة والإفلاس- على الرغم من أن الأنظمة القانونية في بعض الدول قد لا تعترف حاليًا بهذه الاختلافات فيما يتعلق بحقوق ومسؤوليات الأطراف المتعاقدة.

16. سيتم إدخال المُعاملات المُقدرة المُأخوذة من النماذج التابعة في هذه الخطوة إلى قوالب اختبار الضغط من أجل تحديد الأثر الناتج عن الصدمات التي تم تصميمها.

2.2 تصاميم الصدمة

17. تتمثل الخطوة التالية في تصميم صدمات ملائمة تؤدي إلى نشوء اضطرابات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، ينشأ عنها تعرض أداء صناعة المصرفية الإسلامية لضغط. وفرت الملاحظة الفنية رقم 2 إرشادات ذات صلة فيما يتعلق بذلك (انظر الملاحظة الفنية رقم 2، القسم 3.3 لمزيد من التفصيل). وبشكل عام، يتم صياغة تصاميم الضغط الاقتصادي الكلي على أساس البيانات التاريخية و/أو رأي الخبراء حول الأوضاع الشديدة ومعقولة الوقوع في المستقبل. وفي المقابل، بالإمكان القيام بذلك من خلال استخدام معطيات مزودة من الخارج (على سبيل المثال، سيناريوهات الضغط المقدمة من قبل أسواق مالية وطنية أو إقليمية أو منظمات دولية ذات صلة).

18. تم في الملاحظة الفنية رقم 2 عرض عدة سيناريوهات صدمة لأغراض المناقشة والتوضيح تضمنت انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة في معدل البطالة، وانخفاض في سعر الصرف، وهبوط أسعار المنازل، إلخ...

19. يتعين على القائم باختبار الضغط أن يتبنى سيناريو صدمة مصمم بشكل ملائم بناءً على الإرشادات ذات الصلة المذكورة في الملاحظة الفنية رقم 2، وبناءً على بيئتهم الاقتصادية والمالية المحلية.

3.2 اختبار الضغط لمخاطر الائتمان

20. يفترض قالب اختبار الضغط لمخاطر الائتمان في الملاحظة الفنية رقم 2 دولة لديها خمسة مصارف إسلامية في العمود C إلى العمود G (المؤسسة رقم 1، المؤسسة رقم 2، ... المؤسسة رقم 5). يتم بعد ذلك تجميع هذه المصارف الإسلامية الخمسة وضمها للقطاع المالي الأوسع في العمود B. بالإمكان تعديل هذه الأعمدة حسبما هو ضروري من قبل خبير اختبار الضغط، وذلك لإدخال العدد المحدد لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولته.

21. يظهر الجدول رقم 1 من القالب تفاصيل مكونات التمويل والموجودات المحتفظ بها في السجل المصرفي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. بإمكان القائم باختبار الضغط أن يُعدل هذه البنود لتكون ملائمة لأنواع الموجودات المحتفظ بها والتمويل الذي تمنحه مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في دولته بناءً على القوانين المحلية والإرشادات الرقابية.

22. يُعد رأس المال التنظيمي المذكور في السطر رقم 52 مبنياً على أساس إجمالي رأس المال التنظيمي. بالنسبة للدول التي تُطبق مقررات بازل 3/المعيار رقم 15، فإن إجمالي رأس المال التنظيمي سيكون حصيلة جمع حقوق الملكية العادية زائداً رأس المال الإضافي زائداً رأس المال الثانوي. بإمكان القائم باختبار الضغط تعديل ما سبق حسبما هو ضروري. على سبيل المثال، إذا كانت الدولة حالياً تطبق مقررات بازل 2/المعيار رقم 2 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، أو كانت تركز على رأس المال الأساس فقط للأغراض المتعلقة بإجراء اختبار الضغط، فمن الممكن تعديل الأرقام المكونة لهذا السطر تبعاً لذلك.

23. تنطبق الإرشادات نفسها على السطرين 54 و 56 اللذين يشيران إلى الموجودات المجمعة المرجحة بحسب أوزان مخاطرها ونسبة كفاية رأس المال الناتج عن ذلك. يتشح السطر الخاص بنسبة كفاية رأس المال باللون الأخضر إذا تجاوزت نسبة كفاية رأس المال الحد الأدنى التنظيمي، وفي هذه الحالة فإن هذا يعني أن إجمالي معدل رأس المال تجاوز

نسبة 8%. وخلافًا لذلك، فإن اللون الأحمر سيشير إلى أن مؤسسة معينة للخدمات المالية الإسلامية قد أخفقت في اختبار الضغط، وأن رأس المال التنظيمي ما بعد الصدمة قد انخفض دون الحد الأدنى.

24. يتضمن قالب اختبار الضغط لمخاطر الائتمان في الملاحظة الفنية رقم 2 حاليًا ثلاث صدمات ائتمان في الأسطر 58 و 122 و 184. يهدف القالب إلى تقويم الضغط على رأس مال مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من خلال افتراض حدوث زيادات في التمويلات المتعثرة نتيجة صدمات الاقتصاد الكلي. بإمكان القائم باختبار الضغط تعديل صدمات الائتمان حسبما هو ضروري، بما في ذلك إضافة سيناريوهات لصدمة إضافية من خلال إدخال أسطر جديدة حسبما هو ضروري.

25. تتطلب الصناديق زرقاء اللون في قالب اختبار الضغط مدخلات يتعين على القائم باختبار الضغط إدخالها، وذلك للتحكم بالأثر الناتج عن الصدمات. تشمل هذه المدخلات المعاملات المقدرة من الخطوة الأولى (انظر القسم الفرعي 1.2) بين متغير الاقتصاد الكلي المعرض لصدمة (على سبيل المثال البطالة) والتمويل المتعثّر لمحاظ التمويل ومحاظ الموجودات المختلفة في السجل المصرفي. على سبيل المثال، ينطبق هذا على الأسطر 62-66 المتعلقة بصدمة الائتمان الأولى في قالب اختبار الضغط.

26. يتعين على القائم باختبار الضغط أيضًا أن يُدخل مستوى المخصصات المطلوب للتمويلات المتعثرة الإضافية المتوقع تحملها من قبل المصرف. على سبيل المثال، ينطبق هذا على السطر رقم 75 المتعلق بصدمة الائتمان الأولى. وبشكل عام، فإن المخصصات الزائدة سيتم امتصاصها من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إما من حساب الربح والخسارة السنوي (الذي يعمل بمثابة خط الدفاع الأول قبل أن تضرب الخسائر حقوق الملكية العادية)، أو في حالة وجود عجز (أي عدم وجود ربح سنوي كافٍ لامتناع المخصصات)، فسيتم امتصاصه جزئيًا من حقوق الملكية العادية (التي تعمل بمثابة خط الدفاع الثاني قبل أن يواجه المصرف خطر عدم ملاءة حقوق الملكية العادية، مما سيؤدي إلى امتصاص الخسائر بالاعتماد على أدوات رأس المال الإضافي، ثم أدوات رأس المال الثانوي).³ وسيكون احتمال جني أرباح خلال أحداث الضغط منخفضًا للغاية وبالتالي، فمن المرجح أن الأثر النهائي الناجم عن بناء مخصصات لتغطية خسائر

³ ستعتمد المعالجة الفعلية على الطرق/المعايير المحاسبية كما هي مطبقة في الدول المختلفة.

الائتمان سيظهر في رأس المال التنظيمي. إلا أنه في حالة رغبة القائم باختبار الضغط إدخال رصيد حساب الريج والخسارة قبل تخفيض رأس المال التنظيمي، فبإمكانه القيام بذلك من خلال إضافة الأسطر الضرورية في القالب.

27. تقلل المخصصات الزائدة من قيمة الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها⁴، وكذلك من قيمة رأس المال التنظيمي. وسيثير هذا الأمر أيضًا القضية المتعلقة بآثر المخصصات على نسبة كفاية رأس المال، وعلى وجه الخصوص رأس المال التنظيمي في بسط المعادلة والموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها في مقام المعادلة. وعلى الرغم من أن الزيادة في المخصصات سينتج عنها تلقائيًا أثر تبليغ نسبة مقداره 100% على رأس المال التنظيمي المؤهل⁵، فإن القالب يفترض افتراضًا مبسطًا مفاده أن متوسط أوزان المخاطر في محفظة التمويل بأكملها يبلغ نسبة مقدارها 100%، وبناءً عليه فإن الانخفاض في مبلغ الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (أو بعبارة أخرى مقام نسبة كفاية رأس المال) نتيجة الزيادة الحاصلة في المخصصات سيكون بنسبة مقدارها 100% أيضًا⁶. بإمكان المستخدمين تغيير الافتراضات المختلفة في الملاحظة الفنية رقم 2 بكل سهولة (بما في ذلك الأثر الذي يبلغ نسبة مقدارها 100% على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها) من خلال تعديل الأرقام في الصناديق الزرقاء في الأسطر ذات الصلة، حيثما أمكن ذلك.

28. من بين الأمور التي يجب مراعاتها وجود حسابات استثمارية قائمة على المشاركة في الأرباح، وما إذا كانت الدولة محل النظر تعد مثل هذا النوع من الحسابات ممتصًا للخسائر أو غير ذلك. هناك ثلاث معالجات تنظيمية ممكنة فيما يتعلق بالحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح، ذات آثار مختلفة بالنسبة لعملية اختبار الضغط لمخاطر الائتمان.

(أ) قد تعد دولة ما الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح على أنها ودائع ليس لديها قدرة على امتصاص الخسائر. وبناءً عليه، فإن الخسائر المحتملة على المحافظ الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية

⁴ المخصصات المحددة للمحافظ هي وحدها التي تقلل من قيمة الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها، وأما بالنسبة للمخصصات العامة فلا يمكن حسمها من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها.

⁵ ستكون الحسومات من رأس المال الأساس [حقوق الملكية العادية + رأس المال الإضافي] طالما أن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في طور "مؤسسة مستمرة"؛ ولكن، في حالة دخولها طور "مؤسسة غير مستمرة"، فإن رأس المال الثانوي سيكون مؤهلًا لامتصاص الخسائر. انظر الهامش رقم 9 في الملاحظة الفنية رقم 2 لمزيد من التفاصيل.

⁶ في واقع الأمر، من المرجح أن تكون لدى العقود المختلفة المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها أوزان مخاطرها مختلفة قد تكون منخفضة لحد 0% ومرتفعة لحد 400%. وذلك حسب الجوهر الاقتصادي لتلك العقود، وتصنيفاتها الائتمانية (إن كان ذلك منطبقًا عليها)، والمعالجات التنظيمية المقابلة لها. كما سيتنوع الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها إذا ما تغيرت المخاطر المحسوسة للمحافظ في ضوء سيناريوهات الضغط والصدمات الاقتصادية (انظر الفقرة رقم 82 من الملاحظة الفنية رقم 2).

القائمة على المشاركة في الأرباح سيتم تحملها من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. ونتيجة لذلك، ينبغي على القائم باختبار الضغط أن يُضمّن هذه المحافظ في قالب اختبار الضغط مثل أي محفظة تمويل أخرى. تم تصميم صدمتي الائتمان الأولى والثانية لتكونا متوافقتين مع هذه المقاربة.

(ب) قد تعد دولة ما الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح حسابات استثمارية ذات قدرة كاملة على امتصاص الخسائر. وفي ظل مثل هذه الأوضاع، فإن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لن تكون مسؤولة عن أي خسائر إلا في حالة التقصير أو التعدي، وبالنسبة للمخصصات المرتبطة بهذه الخسائر فسيتم تغطيتها تحت المخاطر التشغيلية. ونتيجة لذلك، فلن يُضمّن القائم باختبار الضغط هذه المحافظ في قالب اختبار الضغط لمخاطر الائتمان.

(ج) قد تعد دولة ما الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح على أنها ممتصة للمخاطر جزئيًا، وسيضمّن الإطار التنظيمي استخدام عامل ألفا التنظيمي⁷. سيتعين على القائم باختبار الضغط حينها تضمين هذا الجزء الممتص للمخاطر فيما يتعلق بالمحافظ الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح، والأخذ بالاعتبار حصة خسائر مخاطر الائتمان التي يُتنبؤ أن تمتصها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية خلال أوضاع الضغط. تم تصميم صدمة الائتمان الثالثة لتكون متوافقة مع هذه المقاربة.

29. بناءً على ما سبق، يتعين على القائم باختبار الضغط أن يُعدّل قوالب اختبار الضغط لمخاطر الائتمان على النحو الواجب لتلائم الاحتياجات والأوضاع الخاصة بدولته.

4.2 اختبار الضغط لمخاطر السوق

30. يفترض قالب اختبار الضغط لمخاطر السوق في الملاحظة الفنية رقم 2 دولة لديها خمسة مصارف إسلامية في العمود C إلى العمود G (المؤسسة رقم 1، المؤسسة رقم 2، ... المؤسسة رقم 5). يتم بعد ذلك تجميع هذه المصارف الإسلامية

⁷ انظر الهوامش رقم 37 و 38 و 39 في الملاحظة الفنية رقم 2.

الخمسة وضمها للقطاع المالي الأوسع في العمود B. بالإمكان تعديل هذه الأعمدة حسبما هو ضروري من قبل خبير اختبار الضغط، وذلك لإدخال العدد المحدد لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولته.

31. تشتمل الأسطر الأولية للقالب على جميع التعرضات والموجودات التي تواجه مخاطر السوق. وبما أن هذه البنود عبارة عن قيم تم احتسابها حسب طريقة القيمة السوقية السائدة، فلن يكون هناك أي مخصصات محتفظ بها لتلك البنود. سيكون هناك فرق في تسجيل التعرض لمخاطر سعر الصرف الأجنبي في سجل المتاجرة (انظر الأسطر 21-24 في قالب مخاطر السوق). بالنسبة لكل أداة وتعرض مقوم بعملة أجنبية، يتم أخذ الفرق بين المراكز الطويلة والمراكز القصيرة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من أجل الوصول إلى صافي المركز الآتي المعرض لمخاطر سعر الصرف. سيؤدي العجز في صافي مركز مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لتعرضات العملة الأجنبية في سجل المتاجرة إلى خسائر بالعملة المحلية، ويتعين حينها على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية امتصاص هذه الخسائر. بإمكان القائم باختبار الضغط إدخال أي موجودات أخرى في سجل المتاجرة، فضلاً عن أي أنواع أخرى من التعرضات التي تعد عرضة لفرض عبء رأس مال من وجهة نظر مخاطر السوق.

32. يعد رأس المال التنظيمي المذكور في السطر رقم 26 مبنياً حالياً على أساس إجمالي رأس المال التنظيمي. بالنسبة للدول التي تُطبق مقررات بازل 3/المعيار رقم 15، فإن إجمالي رأس المال التنظيمي سيكون حصيلة جمع حقوق الملكية العادية زائداً رأس المال الإضافي زائداً رأس المال الثانوي. بإمكان القائم باختبار الضغط تعديل ما سبق حسبما هو ضروري. على سبيل المثال، إذا كانت الدولة حالياً تطبق مقررات بازل 2/المعيار رقم 2، أو كانت تركز على رأس المال الأساس فقط للأغراض المتعلقة بإجراء اختبار الضغط، فمن الممكن تعديل الأرقام المكونة لهذا السطر تبعاً لذلك. تنطبق الإرشادات نفسها على السطرين 28 و 30 اللذين يشاران إلى الموجودات المجمعة المرجحة بحسب أوزان مخاطرها ونسبة كفاية رأس المال الناتج عن ذلك. يتشح السطر الخاص بنسبة كفاية رأس المال باللون الأخضر إذا تجاوزت نسبة كفاية رأس المال الحد الأدنى التنظيمي، وفي هذه الحالة فإن هذا يعني أن إجمالي نسبة رأس المال تجاوزت نسبة 8%. وخلافاً لذلك، فإن اللون الأحمر سيشير إلى أن مؤسسة معينة للخدمات المالية الإسلامية قد أخفقت في اختبار الضغط، وأن رأس المال التنظيمي ما بعد الصدمة قد انخفض دون الحد الأدنى.

33. يشتمل قالب اختبار الضغط لمخاطر السوق في الملاحظة الفنية رقم 2 حاليًا على أربع صدمات سوق في الأسطر 32 و 53 و 72 و 85. يهدف القالب إلى تقويم الضغط على رأس مال مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من خلال افتراض حدوث انخفاض في القيم السوقية للموجودات المعرضة نتيجة صدمات الاقتصاد الكلي. بإمكان القائم باختبار الضغط تعديل الصدمات السوقية حسبما هو ضروري، بما في ذلك إضافة سيناريوهات صدمة إضافية من خلال إدخال أسطر جديدة حسبما هو ضروري.

34. تتطلب الصناديق زرقاء اللون في قالب اختبار الضغط مدخلات من قبل القائم باختبار الضغط، وذلك للتحكم بالأثر الناتج عن الصدمات. تشمل هذه المدخلات المعاملات المقدرة من الخطوة الأولى (انظر القسم الفرعي 1.2) بين متغير الاقتصاد الكلي المعرض لصدمة (على سبيل المثال التصنيف السيادي) والتغيير المقابل في القيم السوقية للموجودات المعرضة. على سبيل المثال، ينطبق هذا على الأسطر 35-37 المتعلقة بصدمة السوق الأولى في قالب اختبار الضغط.

35. سيتطلب الانخفاض في القيم السوقية للموجودات المعرضة من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية امتصاص هذه الخسائر، إما من حساب الربح والخسارة السنوي (بوصفه خط دفاع أول) أو في حالة عدم كفايته، من حقوق الملكية العادية (بوصفها خط دفاع ثان).⁸ وخلال أحداث الضغط، ستكون احتمالية ربحية القطاع المصرفي منخفضة للغاية، ولذا، فإن الأثر النهائي المترتب على خسائر سجل المتاجرة سيكون على رأس المال التنظيمي. إلا أنه في حالة رغبة القائم باختبار الضغط إدخال رصيد حساب الربح والخسارة قبل تخفيض رأس المال التنظيمي، فبإمكانه القيام بذلك من خلال إضافة الأسطر الضرورية في القالب.

36. يتعين على القائم باختبار الضغط أيضًا أن يفترض افتراضًا يتعلق بالأثر على رأس المال التنظيمي الناتج عن انخفاض القيم السوقية للموجودات المعرضة (على سبيل المثال، ينطبق هذا على السطر رقم 44 في صدمة السوق رقم 1)، وأيضًا أن يفترض افتراضًا يتعلق بالأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الذي عادة ما يكون مبنياً على أوزان المخاطر للمحافظ المعنية في سجل المتاجرة (على سبيل المثال، ينطبق هذا على السطرين 45 و 46 في صدمة السوق رقم 1).

⁸ ستعتمد المعالجة الفعلية على الطرق/المعايير المحاسبية كما هي مطبقة في الدول المختلفة.

37. من بين الأمور التي يجب مراعاتها وجود حسابات استثمارية قائمة على المشاركة في الأرباح، وما إذا كانت الدولة محل النظر تعد مثل هذا النوع من الحسابات ممتصًا للخسائر أو غير ذلك. هناك ثلاث معالجات تنظيمية ممكنة فيما يتعلق بالحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح، ذات آثار مختلفة بالنسبة لعملية اختبار الضغط لمخاطر السوق. (أ) قد تعد دولة ما الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح على أنها ودائع ليس لديها قدرة على امتصاص الخسائر. وبناءً عليه، فإن الخسائر المحتملة على المحافظ الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح سيتم تحملها من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. ونتيجة لذلك، ينبغي على القائم باختبار الضغط أن يُضمّن هذه المحافظ في قالب اختبار الضغط مثل أي محفظة أخرى معرضة لمخاطر السوق. تم تصميم صدمات السوق الأولى والثانية والثالثة لتكون متوافقة مع هذه المقاربة.

(ب) قد تعد دولة ما الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح حسابات استثمارية ذات قدرة كاملة على امتصاص الخسائر. وفي ظل مثل هذه الأوضاع، فإن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لن تكون مسؤولة عن أي خسائر إلا في حالة التقصير أو التعدي، وبالنسبة للمخصصات المرتبطة بهذه الخسائر فسيتم تغطيتها تحت المخاطر التشغيلية. ونتيجة لذلك، فلن يُضمّن القائم باختبار الضغط هذه المحافظ في قالب اختبار الضغط لمخاطر السوق.

(ج) قد تعد دولة ما الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح على أنها ممتصة للمخاطر جزئيًا، وسيتم تضمين الإطار التنظيمي استخدام عامل ألفا التنظيمي.⁹ سيتعين على القائم باختبار الضغط حينها تضمين هذا الجزء الممتص للمخاطر على النحو الواجب فيما يتعلق بالمحافظ الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح، والأخذ بالاعتبار حصة خسائر مخاطر السوق التي يُتنبأ أن تمتصها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية خلال أوضاع الضغط. تم تصميم صدمة السوق الرابعة لتكون متوافقة مع هذه المقاربة.

38. بناءً على ما سبق، يتعين على القائم باختبار الضغط تعديل قوالب اختبار الضغط لمخاطر السوق على النحو الواجب لتلائم الاحتياجات والأوضاع الخاصة بدولته.

⁹ انظر الهوامش رقم 37 و 38 و 39 في الملاحظة الفنية رقم 2.

5.2 اختبار الضغط لمخاطر معدل العائد في (السجل المصرفي)

39. يفترض قالب اختبار الضغط لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي في الملاحظة الفنية رقم 2 دولة لديها خمسة مصارف إسلامية في العمود C إلى العمود G (المؤسسة رقم 1، المؤسسة رقم 2، ... المؤسسة رقم 5). يتم بعد ذلك تجميع هذه المصارف الإسلامية الخمسة وضمها للقطاع المالي الأوسع في العمود B. بالإمكان تعديل هذه الأعمدة حسبما هو ضروري من قبل خبير اختبار الضغط، وذلك لإدخال العدد المحدد لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولته.

40. يعد قالب اختبار الضغط لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي في الملاحظة الفنية رقم 2 مقياسًا قائمًا على الربحية يستخدم تحليل الفجوة بين الموجودات والمطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية. سيتعين على القائم باختبار الضغط تجميع كل الموجودات والمطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية حسب أوعية آجال الاستحقاق، كما هو معمول في الأسطر 6-18 في قالب اختبار الضغط الخاص بمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي.

41. سيعتمد الأثر الصافي على دخل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية نتيجة حدوث تغير في المعدلات المرجعية¹⁰ على الفجوة بين الموجودات والمطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية. على سبيل المثال، وفق سيناريو يفترض حصول زيادة في المعدلات المرجعية مع وجود فجوة سلبية مسبقة (أي تجاوز المطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية للموجودات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية)، فإن المحصلة ستكون أثر سلبي يحل بدخل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. تحسب الأسطر 26-31 في قالب اختبار الضغط فجوة الحساسية للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية وفق أوعية آجال الاستحقاق، بناءً على المدخلات التي أدخلها القائم باختبار الضغط في الأسطر 6-18.

¹⁰ قد تتضمن المعدلات المرجعية مقاييس قائمة على معدل الفائدة و/أو مقاييس ليست قائمة على معدل الفائدة، على سبيل المثال أسعار السلع، ومعدلات التضخم، إلخ...

42. يعد رأس المال التنظيمي المذكور في السطر رقم 20 مبنياً حالياً على أساس إجمالي رأس المال التنظيمي. بالنسبة للدول التي تُطبق مقررات بازل 3/المعيار رقم 15، فإن إجمالي رأس المال التنظيمي سيكون حصيلة جمع حقوق الملكية العادية زائداً رأس المال الإضافي زائداً رأس المال الثانوي. بإمكان القوائم باختبار الضغط تعديل ما سبق حسبما هو ضروري. على سبيل المثال، إذا كانت الدولة حالياً تطبق مقررات بازل 2/المعيار رقم 2، أو كانت تركز على رأس المال الأساس فقط للأغراض المتعلقة بإجراء اختبار الضغط، فمن الممكن تعديل الأرقام المكونة لهذا السطر تبعاً لذلك. تنطبق الإرشادات نفسها على السطرين 22 و 24 اللذين يشيران إلى الموجودات المجمعة المرجحة بحسب أوزان مخاطرها ونسبة كفاية رأس المال الناتج عن ذلك. يتشح السطر الخاص بنسبة كفاية رأس المال باللون الأخضر إذا تجاوزت نسبة كفاية رأس المال الحد الأدنى التنظيمي، وفي هذه الحالة فإن هذا يعني أن إجمالي معدل رأس المال تجاوز نسبة 8%. وخلافاً لذلك، فإن اللون الأحمر سيشير إلى أن مؤسسة معينة للخدمات المالية الإسلامية قد أخفقت في اختبار الضغط، وأن رأس المال التنظيمي ما بعد الصدمة قد انخفض دون الحد الأدنى.

43. سيتعين على القوائم باختبار الضغط أن يُدخل الافتراض المتعلق بالتغير المُقدَّر الذي يطرأ على المؤشر المرجعي في الصندوق الأزرق في السطر رقم 34. وهذا افتراض مبسط مفاده أن التغير الطارئ على مؤشر مرجعي مفرد لمعدل العائد من المفترض أن يُحدد متوسط الأثر على العوائد، عبر جميع الموجودات والمطلوبات المُعرضة لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي.

44. ومن ثم سيشتمل السطر رقم 36 على النتائج المتعلقة بالأثر على الدخل الصافي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بناءً على فجوة الحساسية للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية والتغير الطارئ على المعدلات المرجعية. على سبيل المثال، في حالة ما إذا كان هناك فجوة سلبية بين الموجودات والمطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية، فإن تغيراً تصاعدياً في المعدلات المرجعية، سينتج عنه زيادة صافية في إجمالي المبلغ المطلوب دفعه لماتحي الأموال لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية.

45. ستمتص مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية المبلغ الزائد من حسابها السنوي للأرباح والخسائر، أو في حالة وجود عجز (أو بعبارة أخرى عدم وجود ربح سنوي كافٍ لامتنصاح العوائد الزائدة المستحقة لمالحي الأموال)، فسيتم امتصاصه جزئيًا من حقوق الملكية العادية.¹¹ وخلال أحداث الضغط، فإن احتمالية الربحية ستكون منخفضة، ولذا، فإن الأثر النهائي المترتب على زيادة العوائد المستحقة لمالحي الأموال من المرجح أن يكون على رأس المال التنظيمي. إلا أنه في حالة رغبة القائم باختبار الضغط إدخال رصيد حساب الربح والخسارة قبل تخفيض رأس المال التنظيمي، فيإمكانه القيام بذلك من خلال إضافة الأسطر الضرورية في قالب.

46. ومن ثم سيشتمل السطر رقم 40 على نسبة كفاية رأس المال ما بعد صدمة معدل العائد، وفي حالة اتساح السطر باللون الأخضر فسيشير هذا إلى أن نسبة كفاية رأس المال لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية قد تجاوزت اختبار الضغط المعين.

6.2 اختبار الضغط لتحليل السيناريو

47. تم ربط قالب اختبار الضغط لتحليل السيناريو بقالب اختبار الضغط لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق في الملاحظة الفنية رقم 2. لذا، فإن التفاصيل المتعلقة بعدد المصارف الإسلامية والبيانات المجمعة على نطاق الصناعة، ستكون مماثلة للمُدخلات في قالب اختبار الضغط السابقين. أي تعديلات ذات صلة بتلك التفاصيل في قالب اختبار الضغط السابقين، ستتطلب من القائم باختبار الضغط أن يجري تعديلات مماثلة في قالب تحليل السيناريو.

48. يتعين أيضًا على القائم باختبار الضغط أن يُدخل البيانات المتعلقة برأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها في الأسطر رقم 4 و 6. يتشع السطر الخاص بنسبة كفاية رأس المال (على سبيل المثال، السطر رقم 8) باللون الأخضر، إذا تجاوز المعدل الحد الأدنى التنظيمي، وفي هذه الحالة فإن هذا يعني أن إجمالي معدل رأس المال

¹¹ ستعتمد المعالجة الفعلية على الطرق/المعايير المحاسبية كما هي مطبقة في الدول المختلفة، وبالإضافة إلى ذلك سينخفض رأس المال التنظيمي فقط في حالة ما إذا نتج عن عدم التطابق في معدل العائد خسارة.

تجاوز نسبة 8%. وخلافًا لذلك، فإن اللون الأحمر سيشير إلى أن مؤسسة معينة للخدمات المالية الإسلامية قد أخفقت في اجتياز اختبار الضغط، وأن رأس المال التنظيمي ما بعد الصدمة قد انخفض دون الحد الأدنى.

49. يضم قالب اختبار الضغط الخاص بتحليل السيناريو أحداث الضغط المرتبطة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، الناشئة عن صدمات معينة من أجل تقييم صمود مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الخاضعة للدراسة. على سبيل المثال، فإن السطر رقم 10 يختار صدمة الاقتصاد الكلي الأولى من الملاحظة الفنية رقم 2، ومن ثم يأخذ بالاعتبار صدمة الائتمان الأولى وصدمة السوق الأولى الناجمتان عنها في الأسطر 11-13 و 15-17 على التوالي. المدخلات في تلك الأسطر مرتبطة بقالب اختبار الضغط الخاصين بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق. لذا، فإن الأسطر ستتملأ أتوماتيكيًا بالنتائج المتحصل عليها في قالب اختبار الضغط الخاصين بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق. وفي حالة انعدام هذا الرابط، يتعين حينها على القائم باختبار الضغط أن يُعيد إنشاء هذا الرابط يدويًا، وذلك من خلال ضمان أن المسار الصحيح للملف يمكن تتبعه إلى قالب اختبار الضغط الخاصين بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق.

50. يشتمل القالب الخاص بتحليل السيناريو حاليًا على صدمتين للاقتصاد الكلي في السطرين رقم 10 و 25 على التوالي. بإمكان القائم باختبار الضغط إدخال أسطر إضافية حسبما هو ضروري، من أجل إضافة صدمات أكثر للاقتصاد الكلي. كما أن القالب يعمل حاليًا على توجيه ضربة مباشرة لرأس المال التنظيمي بتحميله الخسائر الناجمة عن أحداث الضغط المرتبطة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق. على سبيل المثال، السطر رقم 19 لصدمة الاقتصاد الكلي رقم 1. قد يرغب القائم باختبار الضغط إدخال رصيد حساب الربح والخسارة قبل تخفيض رأس المال التنظيمي، الذي يعمل بوصفه خط دفاع أول. إلا أنه خلال أحداث الضغط، ستكون احتمالية ربحية القطاع المصرفي منخفضة للغاية، ولذا، فإن الأثر النهائي المترتب على خسائر سجل المتاجرة سيكون على رأس المال التنظيمي.

7.2 اختبار الضغط لمخاطر السيولة

51. يعمل قالب اختبار الضغط لمخاطر السيولة بشكل مختلف قليلاً عن القوالب الأخرى، حيث يتكون من عدة أوراق عمل يتم استخدامها لدعم أربعة نماذج لتحليل اختبار الضغط الخاص بمخاطر السيولة، وهي كالآتي: (أ) تحليل التدفقات النقدية الضمنية (خمسة أيام وثلاثون يومًا)؛ (ب) نسبة تغطية السيولة؛ (ج) تحليل عدم توافق آجال الاستحقاق؛ و(د) نسبة صافي التمويل المستقر. توفر ورقة العمل الأولى في القالب المعنونة بـ "1. Method_Liquidity" وصفًا لكل من هذه الطرق الأربع المذكورة آنفًا.

52. ورقة العمل الثانية المعنونة بـ "2. Input – IIFS Liquidity" تستوجب على القائم باختبار الضغط إدخال بيانات متعلقة بموجودات ومطلوبات مختلفة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي سيتم الاعتماد عليها بوصفها البيانات المعنية التي ستدعم عمل النماذج الأربعة. يفترض القالب دولة لديها خمسة مصارف إسلامية، وقطاع مصرفي إسلامي مجمع على نطاق الصناعة. بإمكان القائم باختبار الضغط تعديل القالب حسبما هو ضروري، وذلك لإدخال العدد المحدد لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولته.

53. يتعين على القائم باختبار الضغط أن يُقيم الخانات المنطبقة على دولته، وإدخال القيم ذات الصلة. على سبيل المثال، إذا لم تكن الدولة قد طبقت مقررات بازل 3/المبادئ الإرشادية رقم 6، فلن يتوجب عليها إدخال البيانات ذات الصلة بنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، وبناءً عليه فلن يكون بمقدورها إجراء اختبارات الضغط الخاصة بنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. بإمكان القائم باختبار الضغط أيضًا أن يُراجع قائمة المطلوبات/الأدوات وأنواعها المنطبقة على دولته.

54. تعد ورقة العمل الثالثة المعنونة بـ "3. Assumptions" مهمة، وذلك لأن افتراضات الاختبار ستحدد الضوابط التي سيتم تبنيها من قبل النماذج الأربعة في تحليل ضغط السيولة. بالنسبة لأغلبية افتراضات اختبار نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، فإنها مبنية على معايير محددة مسبقًا في المبادئ الإرشادية رقم 6، وهي مستقاة من

مقررات بازل 3 المتعلقة بإرشادات السيولة. لايُوصى بتعديل هذه الافتراضات، إلا إذا كان قصد القائم باختبار الضغط اختبار حساسية الودائع/المطلوبات.

55. الافتراضات الأكثر أهمية المرتبطة بنسبة التدفقات الصادرة للأموال موضحة في الأسطر 8-58 حسب الاقتضاء. وفي هذا السياق، فإن المعاملات المقدرة من الخطوة الأولى (انظر القسم الفرعي 1.2) بين متغير اقتصاد كلي مُعرض لصدمة (على سبيل المثال، البطالة) والتدفقات الصادرة للودائع/المطلوبات المختلفة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية ستكون ذات صلة. إلا أنه تجدر الإشارة إلى وجود تحدٍ يتعلق بمثل هذه النمذجة حاليًا، وذلك لأن البيانات عن أزمات السيولة ما زالت نادرة، والفجوات البيانية تمثل إشكالية بالنسبة لاختبار ضغط السيولة بشكل عام، وبشكل أكبر للمصرفية الإسلامية. يتعين على القائم باختبار الضغط تقويم الخيارات المتاحة لإدخال افتراضات موثوق بها عن نسب التدفقات الصادرة للأموال. وعندما تكون النماذج التابعة خيارًا غير عملي، فإن المناهج البديلة تشتمل على استخدام مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لتقديراتها الخاصة بها، وغالبًا ما تكون مبنية على الأدلة التاريخية وآراء الخبراء أو التوجيهات التنظيمية.

56. سيضمن الإدخال الملانم للبيانات في ورقتي العمل الثانية والثالثة أن الحسابات والاختبارات المقابلة لها في ورقتي العمل الرابعة والخامسة ستجري حسب المطلوب، مع ظهور ملخص للنتائج في ورقة العمل السادسة. يتم إجراء اختبارات ضغط السيولة في ورقة العمل الرابعة المعنونة بـ "ICFA, LCR, MMA, NSFR" بناءً على المدخلات والافتراضات المُدخلة مسبقًا من قبل القائم باختبار الضغط. دعمًا للتحليل الذي يجري في ورقة العمل الرابعة، فإن الحسابات الخاصة بكل واحد من النماذج الأربعة سيتم إجراؤها في ورقة العمل الخامسة المعنونة بـ "Calculation".

57. توفر ورقة العمل السادسة المعنونة بـ "Summary" النتائج النهائية لاختبار ضغط السيولة لكل واحد من النماذج الأربعة، حيث توفر الأسطر 8-29 النتائج المتعلقة بتحليل التدفق النقدي الضمني لكل من اختبار الخمسة أيام واختبار الثلاثين يومًا، بينما توفر الأسطر 32-43 النتائج المتعلقة بنسبة تغطية السيولة، وأما الأسطر 45-53 فتوفر النتائج المتعلقة بتحليل عدم توافق آجال الاستحقاق، وأخيرًا، فإن الأسطر 55-64 توفر النتائج المتعلقة باختبار نسبة صافي التمويل المستقر.

القسم الثالث: خاتمة

58. تعد ممارسات اختبارات الضغط واحدة من الأدوات الرئيسية المتاحة للسلطات الرقابية والإشرافية والمؤسسات المالية من أجل تحديد أي زيادة في نقاط ضعف القطاع المالي. وفضلاً عن ذلك فقد أصبحت اختبارات الضغط متطلباً رقابياً رئيساً على مستوى السلطات الإشرافية ومستوى المؤسسات في معظم الدول التي تطبق مقررات بازل 2 وما تلاها. كما تعد اختبارات الضغط ذات أهمية بالغة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، وهي متطلب رئيس في العديد من معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك المعيار رقم 12 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية"، والمعيار رقم 15 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية"، والمعيار رقم 16 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "الإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية لإجراءات الرقابة الإشرافية على المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية"، والمعيار رقم 17 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي" من بين معايير أخرى.

59. من وجهة نظر صناعة الخدمات المالية الإسلامية، تُعدُّ اختبارات الضغط لإدارة المخاطر مجالاً آخذاً في التطور، يتطلب بذل المزيد من الجهد على كافة المستويات بما فيها السلطات الرقابية والإشرافية والجهات الفاعلة في السوق. ينبغي إجراء اختبارات الضغط على جميع الجوانب الجوهرية، وبالاستناد إلى سيناريوهات شديدة ومعقولة الوقوع، مع إيلاء اهتمام خاص بمكانة أصحاب الحسابات الاستثمارية وتأثيرهم. كما يختلف أيضاً جانب الموجودات في قائمة المركز المالي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عنه في المصارف التقليدية بعدد من الأمور، وهذا بدوره له أثر مباشر على الطريقة التي يجب أن تُجرى بها اختبارات الضغط في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

60. أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية وثيقتان مخصصتان لتناول اختبارات الضغط للمصارف الإسلامية، وهما المعيار رقم 13 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية" والملاحظة الفنية رقم 2. تعد هذه الإرشادات استجابة مباشرة لطلب

أصحاب المصالح في صناعة الخدمات المالية الإسلامية الحصول على إرشادات أفضل حول اختبارات الضغط للمصارف الإسلامية.

61. يوفر هذا الدليل الإرشادي بعض الإرشادات الإضافية لتسهيل استخدام القوالب الخمسة لاختبار الضغط في الملاحظة الفنية رقم 2، وينبغي استخدامه مقترناً بالوثيقة الأساسية للملاحظة الفنية رقم 2.

Bohachova, O. (2008), "The Impact of Macroeconomic Factors on Risks in the Banking Sector: A Cross-Country Empirical Assessment", Discussion Paper 44, Institute for Applied Economic Research (IAW): Germany.

Clair, R. (2004), "Macroeconomic Determinants of Banking Financial Performance and Resilience in Singapore", MAS Staff Paper No. 38, Monetary Authority of Singapore.

Costeiu, A. and Neagu, F. (2013), "Bridging the Banking Sector with the Real Economy: A Financial Stability Perspective", Working Paper Series No 1592, European Central Bank.

Festic, M. and Beko, J. (2008), "The Banking Sector and Macroeconomic Indicators: Some Evidence for Hungary and Poland", *Strokovni članki – Professional papers* No. 5-6, pgs. 118-125.

Gerlach, S., Peng, W., and Shu, C. (2005), "Macroeconomic conditions and banking performance in Hong Kong SAR: a panel data study", BIS Papers No. 22, Bank of International Settlements.

Gizycki, M. (2001), "The Effect of Macroeconomic Conditions on Banks Risk and Profitability", Research Discussion Paper 2001-06, System Stability Department: Reserve Bank of Australia.

Morley, J. (2016), "Macro-Finance Linkages", *Journal of Economic Surveys*, Vol. 30, No. 4, pgs. 698–711.

التعريفات

الغرض من التعريفات التالية هو مساعدة القارئ في فهم المصطلحات المستخدمة في هذا المعيار. وننوه إلى أن هذه القائمة ليست شاملة بأي حال من الأحوال.

مقياس لنسبة الائتمان الفعلية ومخاطر السوق على الأصول الممولة من أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية التي يتم نقلها إلى أصحاب الأسهم - وهي مخاطر تجارية منقولة. ويعتمد مؤشر ألفا على توجيهات السلطة الإشرافية في الدولة التي يعمل فيها المصرف الإسلامي. وتتفاوت قيمة "ألفا" من 0 إلى 1 وتوفر المبادئ الإرشادية الرابعة منهجية لتقدير قيمة "ألفا" لاستخدامها عند تطبيق الطريقة الإشرافية في حساب كفاية رأس مال المصرف الإسلامي.	عامل ألفا
مراوحة قائمة على شراء سلعة من بائع أو سمسار وبيعها للعميل مراوحة بالأجل ثم بيع العميل بنفسه لهذه السلعة بثمن حال لطرف ثالث لتحصيل السيولة دون ارتباط بين العقدين.	المراوحة في السلع
تبرع المؤسسة التي تعمل بوصفها مضاربًا بجزء من حصتها من الأرباح لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية من أجل دعم دفع الأرباح المستحقة لهم.	المخاطر التجارية المنقولة
دفع مال أو عين لطرف آخر دون مقابل.	الهبة
عقد يتم لتأجير/استئجار منفعة موجودات محددة لمدة متفق عليها مقابل أجره محددة. وقد يسبقه وعد ملزم من أحد الطرفين، وأما عقد الإجارة فهو ملزم للطرفين.	الإجارة
جزء من مؤسسة مالية تقليدية (قد تكون فرعًا أو وحدة مخصصة لهذه المؤسسة) تقدم كلاً من إدارة المال (الحسابات الاستثمارية) والتمويل والاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة مع الالتزام بفصل الأموال. أو تقدم خدمات تأمين تكافلي أو إعادة التكافل.	النافذة الإسلامية
عقد مشاركة في الربح بين مقدم رأس المال (رب المال) ومقدم العمل (المضارب) يقوم فيه رب المال بالمساهمة برأس مال في نشاط يديره المضارب (أو مقدم العمل). ويتم توزيع الأرباح التي يحققها النشاط أو تحققها المؤسسة وفق النسبة المئوية المحددة في العقد، ويتحمل رب المال الخسارة وحده ما لم تكن تلك الخسائر بسبب التعدي أو التقصير أو إخلاله بالشروط المتعاقد عليها.	المضاربة
عقد بيع تبعية بموجبه المؤسسة شيئًا بالتكلفة وهامش ربح متفق عليه للعميل، وقد يسبق عقد المراوحة وعقد من العميل بالشراء.	المراوحة/المراوحة للأمر بالشراء

المشاركة	عقد تتفق فيه الأطراف على المساهمة برأس المال في مؤسسة قائمة أو جديدة. ويتم المشاركة في الأرباح التي تحققها تلك المؤسسة وفق النسبة المئوية المحددة في عقد المشاركة، بينما يتم المشاركة في الخسائر وفقاً لنسبة كل مساهم في رأس المال.
السلم الموازي	عقد سلم ثان مع طرف ثالث لحيازة سلعة موصوفة في الذمة معلومة النوع والمقدار والصفة بثمن معلوم، بحيث تماثل مواصفات هذه السلعة مواصفات السلعة الواردة في عقد السلم الأول دون الربط بين العقدين.
الحسابات الاستثمارية المقيدة	حسابات يأذن أصحابها باستثمار أموالهم استناداً إلى عقود المضاربة أو الوكالة مع قيود معينة حول المكان والكيفية والغرض الذي يجب استثمار هذه الأموال فيه.
أوزان المخاطر	إعطاء وزن لموجودات أو مطلوبات معينة اعتماداً على طبيعة مخاطرها.
السلم	بيع سلعة موصوفة في الذمة معلومة النوع والمقدار والصفة بثمن معلوم يدفع عند التعاقد وتسلم السلعة في المستقبل دفعة واحدة أو على دفعات.
الشريعة	الأحكام الشرعية العملية المستنبطة من المصادر الشرعية (القرآن والسنة والإجماع والقياس)، وغيرها من المصادر الشرعية المعتمدة.
مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة	مخاطر تشغيلية ناتجة عن عدم التزام المؤسسة بمبادئ وأحكام الشريعة في منتجاتها وخدماتها.
الصكوك	مستندات (شهادات) تمثل ملكية نسبة شائعة في موجودات عينية، أو مجموعة مختلطة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو نشاط استثماري معين وفقاً لأحكام الشريعة.
الحسابات الاستثمارية المطلقة	حسابات يأذن أصحابها باستثمار أموالهم استناداً إلى عقود المضاربة دون فرض أية قيود. ويمكن للمضارب خلط أمواله بها واستثمارها جميعاً في محفظة مجمعة.
الوديعة	عقد يقتضي حفظ مال على سبيل الأمانة وردها عند الطلب وقد تكون بأجر أو غير أجر، وهي أمانة لدى المودع لديه ولا يضمنها إلا بالتعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط المتعاقد عليها.
الوكالة	عقد يعين بموجبه العميل (الموكل) المؤسسة بوصفها وكيلًا لتنفيذ الأعمال نيابة عنه، وقد تكون بأجر أو بدون أجر.